الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
ARAB FUND FOR ECONOMIC AND SOCIAL DEVELOPMENT

إدارة العمليات
قسم البرامج والدراسات
ورقة السياسات رقم 02/2025

التنمية الريفية والهجرة: تحليلات ورؤى للدول العربية[1]

محمود سامي نابي، هدى آل رشيد، جعفر الأرملي، عبدالرحمن الصميعي، جمال قاسم محمود[2]

مايو 2025

[1] الآراء المتضمَّنة في هذه الورقة لا تعبر بالضرورة عن الرأي الرسمي للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وإنما تمثل آراء واجتهادات مؤلفيها.

[2] نتقدم بالشكر للدكتور عماد الإمام والدكتور يوسف محيي الدين ,والدكتور أحمد الكواز لمساهمتهم في إثراء هذه الورقة بملاحظاتهم.

Ref. 2025-03-01491

- إدارة العمليات - 2025/05/29

الفهرس

1. المقدمة 1
2. مفهوم ودو افع الهجرة 1
   2.1. مفهوم الهجرة 1
   2.2. دو افع وأسباب الهجرة 2
3. مفهوم التنمية الريفية 4
   1.3. تعريف التنمية الريفية 4
   2.3. المكونات الرئيسية للتنمية الريفية 4
4. أمثلة ناجحة حول مبادرات التنمية الريفية في الدول العربية 6
   1.4. مبادرة الإسكوا (REGEND): الطاقة المتجددة والتنمية الريفية 6
   2.4. مشاريع التنمية الريفية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) 7
   3.4. برامج التنمية الريفية المتكاملة للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تونس 8
5. العلاقة بين الهجرة والتنمية الريفية 9
   1.5. آثار التنمية الريفية على الهجرة 9
   2.5. آثار الهجرة على التنمية الريفية 10
6. مكافحة الهجرة غير الشرعية 13
   1.6. تشديد الرقابة على الحدود مقابل الحلول التنموية 13
   2.6. مبادرة روما حول التنمية والهجرة 13
7. الاستنتاجات والتوصيات 14
8. الملاحق 17
9. المراجع 21

Ref. 2025-03-01491

1. المقدمة

شهدت الدول العربية خلال العقود الماضية تحوّلًا متزايدًا إلى مناطق منشأ وعبور واستقبال للمهاجرين واللاجئين، إذ يُقدَّر أن نحو 15 في المائة من إجمالي المهاجرين في العالم يمرّون عبر أراضيها. وتُعزى هذه الهجرة إلى مجموعة من العوامل، أبرزها الفقر، وغياب الفرص الاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة، فضلًا عن النزاعات الإقليمية، ما يدفع الأفراد إلى البحث عن فرص أفضل في أماكن أخرى. وكشفت جائحة كوفيد-19 عن أهمية تعزيز الاستقرار في المناطق الريفية، كوسيلة للحد من العوامل الدافعة للهجرة. وأسهمت حركة الهجرة، لاسيما غير المنظمة، إلى نقص اليد العاملة الماهرة في العديد من القطاعات الحيوية، إلى جانب ظاهرة "هجرة الأدمغة" من المناطق الحضرية والريفية على حد سواء .علاوة على ذلك، تُمثل الهجرة غير الشرعية تحديًا متناميًا في المنطقة العربية، بما لها من آثار اجتماعية واقتصادية عميقة على الأفراد والمجتمعات، كما تساهم في زعزعة الاستقرار الإقليمي وتفاقم التوترات المرتبطة بأمن الحدود وإدماج المهاجرين. ويواجه المهاجرون غير الشرعيين رحلات محفوفة بالمخاطر، ويتعرض الكثير منهم للاستغلال والاتّجار بالبشر في ظل غياب الحماية القانونية. وغالبًا ما يكون المهاجرون غير المسجلين عرضة لظروف عمل غير آمنة ولسوء المعاملة. كما يعانون محدوديةَ الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية وسوء الأوضاع المعيشية. وعلى المستوى المجتمعي، تُخلّف الهجرة غير الشرعية آثارًا سلبية عميقة، لا سيما على البلدان الأصلية للمهاجرين، من خلال فقدان العمالة الشابة الماهرة فيما يُعرف "بهجرة الأدمغة"، حيث يُضعف هذا الأمر من كفاءة سوق العمل ويقيّد فرص النمو الاقتصادي، خاصة في المناطق الريفية التي تعاني أصلًا تحدياتٍ تنمويةً متعددة.

تهدف هذه الورقة البحثية، إلى استعراض وتحليل واقع ودوافع الهجرة في الدول العربية، مع التركيز على الهجرة غير الشرعية، واستكشاف الدور الذي يمكن أن تلعبه التنمية الريفية في التخفيف من العوامل الدافعة للهجرة. كما تقدّم مجموعة من التوصيات العملية للحد من الهجرة غير النظامية، وتعزيز الاستقرار في المناطق الريفية.

2. مفهوم ودو افع الهجرة

1.2. مفهوم الهجرة

وفقًا لتعريف المنظمة الدولية للهجرة، يُعرَّف المهاجر بأنه "الشخص الذي ينتقل من مكان إقامته، سواء داخل بلده أو عبر الحدود الدولية، لفترة مؤقتة أو دائمة، ولأسباب متنوعة[1]". تأخذ الهجرة أشكالًا متعددة، وتختلف باختلاف الدوافع، ومدة الإقامة، وطبيعة الهجرة (داخلية أو خارج حدود الوطن)، إضافة إلى الوضع القانوني للمهاجرين في وجهاتهم المقصودة. وتتأثر هذه الأشكال بمجموعة من العوامل التي تحدد أنماط تنقّل الأفراد وقراراتهم. فقد يختار بعضهم الهجرة لأسباب شخصية أو اقتصادية، بينما يُجبر آخرون على مغادرة أماكنهم الأصلية قسرًا نتيجة انعدام الأمن أو النزاعات أو الكوارث.

وتختلف مدة الهجرة بين المؤقتة والدائمة، ويمكن أن تكون داخلية (داخل البلد) أو دولية (عبر الحدود). وتتراوح أنماط الهجرة بين مباشرة، حيث ينتقل الأفراد من موطنهم إلى وجهتهم النهائية، أو قد يمر المهاجرون وخاصة من ذوي الموارد المحدودة بعدة مراحل أو بلدان قبل الوصول إلى وجهتهم المقصودة، بسبب ارتفاع التكاليف أو القيود المفروضة على

[1] https://www.iom.int/who-migrant-0

Ref. 2025-03-01491
- إدارة العمليات - 2025/05/29

سياسات الهجرة. وبالإضافة إلى الهجرة المنظمة لأسباب شخصية واقتصادية، هناك تصنيفات أخرى مرتبطة بالهجرة ومن بينها:

- النازحون داخليًا: وهم الأشخاص الذين اضطروا إلى الفرار من منازلهم بسبب النزاع أو العنف أو الكوارث، لكنهم لم يغادروا حدود الوطن.
- اللاجئون: وهم الذين غادروا بلادهم قسرًا وانتقلوا إلى بلدان أخرى نتيجة الاضطهاد أو الصراع.
- طالبو اللجوء: أفراد أجبروا على مغادرة أوطانهم ولا يمكنهم العودة إليها لأسباب تتعلق بسلامتهم أو رفاههم، ويسعون للحصول على حماية قانونية في دولة أخرى.
- الهجرة غير الشرعية: تشير إلى الأفراد الذين يدخلون إلى بلد معين أو يقيمون فيه دون الحصول على الوثائق أو التصاريح القانونية اللازمة. وتُعد هذه الظاهرة ناتجة في الغالب عن تفاعل معقّد بين عوامل "الدفع" في بلدان المنشأ (مثل الفقر أو العنف)، و"الجذب" في بلدان المقصد (مثل فرص العمل أو الأمان)، ما يجعلها ظاهرة متشابكة الأبعاد تستدعي حلولًا متعددة المستويات.

على مستوى مجوعة الدول العربية هناك تباين في أعداد المهاجرين واللاجئين سواءً من وإلى الدول العربية. يوضح شكل رقم (1) إحصاءات المهاجرين واللاجئين إلى الدول العربية.

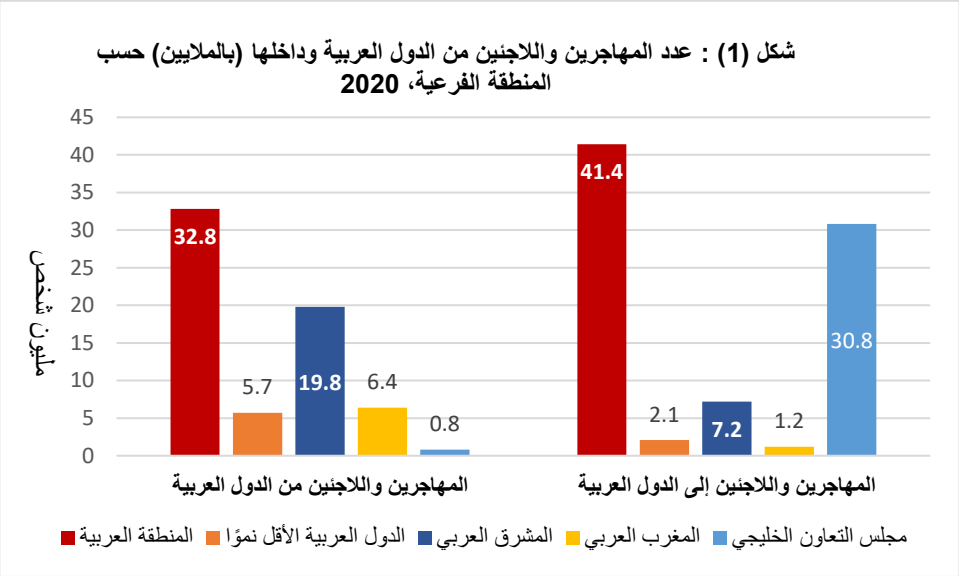

المصدر : الإسكوا (2021)

2.2. دو افع وأسباب الهجرة

حلّلت دراسة لي (1966) [2] أنماط هجرة العمالة في نظريته "الدفع والجذب" للهجرة، التي وضع خلالها نموذجًا للعوامل التي "تدفع" الأفراد بعيدًا عن منطقة ما بسبب عوامل تتعلق بجانب العرض، بما يشمل الصراعات، والعوائق الهيكلية، وضعف آفاق التنمية الاقتصادية، والعوامل البيئية كالجفاف، بالإضافة إلى العوامل التي "تجذب" الأفراد نحو منطقة جديدة، ومن ضمنها مستويات معيشة أعلى وفرص عمل أكبر (عوامل جانب الطلب). وتتجلى أهمّ عوامل "الدفع" التي تؤدي إلى الهجرة في الدول العربية في عدم الاستقرار السياسي الذي يرتبط غالبًا بالنزوح القسري نتيجة النزاعات إلى جانب ضعف مردود التنمية،

[2] Lee (1966)

- إدارة العمليات - 2025/05/29
Ref. 2025-03-01491

وقلة الفرص الاقتصادية، وسوء الحوكمة، والتأثيرات المتزايدة لتغير المناخ. وعند تحليل أنماط الهجرة في المناطق الريفية، تبرز عوامل إضافية تؤثر بعمق في حركة السكان، حيث تتوزع هذه العوامل عبر ثلاثة مستويات متداخلة:

- **المستوى الجزئي**، ويشمل التطلعات والطموحات الفردية.
- **المستوى المتوسط**، ويضم الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.
- **المستوى الكلي**، ويتجسد في هيكلية سوق العمل المجزأة، وتوسّع الاقتصاد غير الرسمي، وانخفاض معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة، وارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب، فضلًا عن ضعف شبكات الحماية الاجتماعية، وتدني الإنتاجية والأجور.

"وتتجلى أهمّ عوامل "الدفع" التي تؤدي إلى الهجرة في الدول العربية في عدم الاستقرار السياسي الذي يرتبط غالبًا بالنزوح القسري نتيجة النزاعات إلى جانب ضعف مردود التنمية، وقلة الفرص الاقتصادية، وسوء الحوكمة، والتأثيرات المتزايدة لتغير المناخ"

وتلعب التغيرات المناخية دورًا متزايدًا بوصفها من أبرز عوامل الدفع، لاسيما في المجتمعات الريفية، كما تؤدي ظواهر مثل الجفاف، والفيضانات، والكوارث الطبيعية الأخرى إلى زيادة مستويات انعدام الأمن والمخاطر، ما يدفع السكان إلى الهجرة بحثًا عن ظروف أكثر استقرارًا. يُعتبر الفقر من العوامل البنيوية التي تُغذي الهجرة، لا سيما في المناطق الريفية التي تعاني من فجوات كبيرة مقارنة بالمناطق الحضرية. من جانب آخر، أشارت تقديرات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إلى أن أكبر فجوة في معدلات الفقر بين المناطق الريفية والحضرية سُجّلت في كل من:

- موريتانيا : 47.5 نقطة مئوية.
- اليمن: 44.5 نقطة مئوية.
- السودان: 37.نقطة مئوية.

وفيما يتعلق بشدة الفقر، تُسجل أيضًا فجوات حادة في الدول العربية التالية:

- موريتانيا (33.3 نقطة مئوية).
- السودان (30.3 نقطة مئوية).
- اليمن (29.1 نقطة مئوية).

" يُعتبر الفقر من العوامل البنيوية التي تُغذي الهجرة، لا سيما في المناطق الريفية التي تعاني فجواتٍ كبيرةً مقارنة بالمناطق الحضرية "

ويتركّز فقر الأطفال متعدد الأبعاد بشكل أكبر في المناطق الريفية، حيث تُظهر البيانات أن المغرب يعاني فجوةً كبيرة بين المناطق الريفية (43.7 في المائة) والحضرية (9.2 في المائة)، نتيجة الحرمان من الخدمات الأساسية مثل السكن، والمياه، والصحة،

- إدارة العمليات - 2025/05/29
Ref. 2025-03-01491

والتعليم. وتشير الأرقام إلى وجود تفاوتات داخلية حادّة في البلدان العربية، لا سيما في جيبوتي، وجزر القمر، والسودان، ما **يبرز الحاجة الماسّة إلى سياسات تنموية شاملة تستهدف المناطق الريفية** وتحدّ من دوافع الهجرة غير النظامية.

3. مفهوم التنمية الريفية

3.1. تعريف التنمية الريفية

إن التنمية الريفية عملية شاملة تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف، من خلال سياسات ومبادرات تعزز التنمية الاقتصادية، وتوفر فرص العمل، وتزيد الإنتاجية، وتقوي البنية التحتية الأساسية، لا سيما في قطاعات الصحة، والتعليم، والنقل. وهي تهدف إلى تحقيق آثار إيجابية أوسع، مثل الحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة. وتستهدف السياسات التنموية الريفية توسيع نطاق الاستفادة من عملية التنمية لتشمل الفئات الفقيرة والمهمشة، ويشمل ذلك صغار المزارعين، والمستأجرين، والمحرومين اقتصاديًا. وتركّز هذه السياسات على تعبئة رأس المال المحلي، واستخدامه في الحد من الفقر وتعزيز جودة الحياة في المجتمعات الريفية. ويستلزم لتحقيق التنمية الريفية المستدامة اعتماد نهج متكامل يشمل تطوير الموارد المتاحة، وبناء البنية التحتية، وتبنّي تقنيات إنتاج مبتكرة، بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات ومنظمات جديدة قادرة على دعم هذه العملية .في هذا السياق، تشير دراسة حديثة أجراها سينغبو ولوكوسو (2024)[3] حول تأثير السياسات العامة على التوظيف في إفريقيا جنوب الصحراء، إلى أن الاستثمارات الموجهة للمجتمعات الريفية، إلى جانب السياسات العامة التي تضمن الوصول إلى الموارد الإنتاجية، تساهم بشكل مباشر في تعزيز التوظيف المنتج وتحفيز النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية.

2.3. المكونات الرئيسية للتنمية الريفية

لتحقيق التنمية الريفية المستدامة والشاملة، يُعدّ الاستثمار في تطوير البنية التحتية الحيوية أمرًا أساسيًا، خصوصًا في قطاعات الكهرباء والمياه والنقل، حيث تمثل هذه القطاعات الركائز الأساسية التي تعتمد عليها قدرات النمو الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الريفية. فعلى سبيل المثال، يُساهم تحسين إمدادات الكهرباء في رفع الإنتاجية الاقتصادية من خلال دعم أنشطة الشركات المحلية وتوفير بيئة عمل أفضل. كما ينعكس ذلك إيجابيًا على جودة التعليم عبر تحسين بيئة التعلم، وعلى مستوى الرعاية الصحية من خلال تمكين المرافق من تشغيل المعدات الطبية الحديثة بكفاءة. إضافة إلى ذلك، يُساهم توفير الكهرباء في تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية مثل الحطب والفحم، ما يؤدي إلى خفض مستويات التلوث البيئي، والحد من إزالة الغابات، وتعزيز الاستدامة البيئية على المدى الطويل.

"يُساهم توفير الكهرباء في تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية مثل الحطب والفحم، ما يؤدي إلى خفض مستويات التلوث البيئي، والحد من إزالة الغابات، وتعزيز الاستدامة البيئية على المدى الطويل"

وتشمل الفوائد الأوسع للاستثمار في البنية التحتية الريفية الحد من أوجه عدم المساواة، وتعزيز تمكين المرأة، وتقليص معدلات الفقر، وخلق فرص العمل. وفي هذا السياق، تشير دراسة باغو وآخرين (2023)[4] حول البرنامج الوطني لإمداد الكهرباء

[3] Singbo and Lokossou (2023).

[4] Bago et. al. (2023).

Ref. 2025-03-01491
- إدارة العمليات - 2025/05/29

في الريف بساحل العاج إلى أن توفير الكهرباء في المجتمعات التي يتجاوز عدد سكانها 500 نسمة ساهم في تقليص الوقت الذي تقضيه النساء في الأعمال المنزلية. وقد مكّن هذا التحول النساء من تخصيص وقت أكبر للانخراط في أعمال مدفوعة الأجر، سواء في القطاع الزراعي أو غير الزراعي، مما دعم تمكين المرأة وتقليص فجوة النوع الاجتماعي. من جهة أخرى، يُعد تطوير قطاع النقل عنصرًا محوريًا في ربط المجتمعات الريفية بالفرص الاقتصادية والاجتماعية. فالطرق الجيدة والبنية التحتية الملائمة تُسهّل الوصول إلى الأسواق، والخدمات الأساسية، ومرافق التعليم والرعاية الصحية، خاصة في ظل التحديات المناخية المتزايدة. لذلك، فإن الاستثمار في شبكات نقل آمنة، ميسّرة الوصول، ومرنة في مواجهة تغيرات المناخ يُعد أمرًا بالغ الأهمية لتعظيم إمكانات المجتمعات الريفية وتمكينها من الاندماج الفعّال في الاقتصاد الوطني

وخلصت الورقة البحثية لوولف وسياس (2019)[5] أنه يمكن أيضًا تحقيق التنمية الريفية من خلال فرص التمويل الأصغر وتطوير الأسواق المالية الريفية، ودعم وتمكين الأفراد والشركات الصغيرة بشكل مباشر، كما أن التعاونيات الائتمانية تسرّع التحول الريفي من خلال تنويع مخرجات المزارع. من جانب آخر، أظهرت نتائج ورقة النشرتي (2022)[6] ، بالاعتماد على تحليل شمل 91 دولة عبر ست مناطق خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2018، أن أدوات التمويل الأصغر المختارة قللت بشكل كبير من الفقر خاصة عندما كانت مصحوبة بسياسات اقتصادية مستهدفة. ولا تقتصر التنمية الريفية على التنمية الزراعية فحسب، بل تُعنى بجميع القطاعات لتحسين الوضع العام للمجتمعات الريفية. ومع ذلك، فإن الاستثمار في القطاع الزراعي وتحسين الإنتاجية الزراعية هو في مفتاح القضاء على الفقر الريفي. وفي المنطقة العربية، التي تعتبر واحدة من أكثر المناطق ندرة للأراضي الصالحة للزراعة وللمياه في العالم، قد تكون إمكانات الزراعة محدودة. ومن ثَمَّ، فإن تنويع الزراعة إلى أنشطة غير زراعية في المناطق الريفية يمثّل مساراً مهمّاً للحد من الفقر، خاصة وأن حصّة العمالة غير الزراعية في المناطق الريفية في الدول العربية مرتفعة للغاية. وعلاوة على ذلك، تشير بيانات مسح الأسر إلى أن الأفراد الأكثر تعليماً هم أكثر عرضة للانخراط في الأنشطة الريفية غير الزراعية مقارنة بالزراعة، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى فرص تعليمية أفضل لتحقيق أقصى استفادة من التأثيرات الإيجابية غير المباشرة للأنشطة الريفية غير الزراعية. ومن هنا تبرز أهمية تنويع أدوات دعم التنمية الريفية بما يتجاوز الزراعة التقليدية.

" يُعدّ تنويع النشاط الريفي نحو القطاعات غير الزراعية مسارًا استراتيجيًا لتقليص الفقر، لا سيما وأن نسبة العمالة غير الزراعية في المناطق الريفية العربية مرتفعة "

علاوة على ذلك، فإن تطوير المحاصيل الزراعية عن طريق التحويل النقدي، مع التركيز بشكل خاص على زراعة القمح، له أثر كبير على ديناميكيات التنمية الزراعية الريفية في الدول العربية. في حين يُعتبر القمح غذاءً أساسياً ومحصولاً استراتيجياً لضمان الأمن الغذائي الوطني، إلا أن متطلباته الكثيفة من العمالة قد فرضت ضغوطاً كبيرة على القوى العاملة الريفية. فإعطاء الأولوية لإنتاج القمح كان على حساب المحاصيل الأكثر تنوعاً أو ذات القيمة العالية، ممّا أثر على الجدوى الاقتصادية

[5] Suesse and Wolf (2019).
[6] Heba El-Nasharty (2022).

Ref. 2025-03-01491
- إدارة العمليات - 2025/05/29

للزراعة الريفية واستدامتها، حيث يُقلّل هذا النهج القائم على زراعة المحصول الواحد من خصوبة التربة بمرور الوقت، ويزيد من الاعتماد على الدعم الحكومي والإعانات، مما يجعل الاقتصادات الريفية أكثر عرضة لصدمات الأسعار والتقلبات المناخية. فضلاً عن ذلك، فإن الطلب المتزايد على العمالة خلال المواسم الزراعية الرئيسية يمكن أن يُفاقم نقص العمالة أو يُضخّم الأجور الريفية، مما يُجبر أحياناً على الاعتماد على العمالة الموسمية أو المهاجرة. وتُؤكّد هذه الديناميكيةُ الحاجةَ إلى استراتيجية زراعية أكثر توازناً وتنوعاً تدعم التنمية الريفية مع الحفاظ على الأمن الغذائي. ويُعدّ **تنويع النشاط الريفي نحو القطاعات غير الزراعية** مسارًا استراتيجيًا لتقليص الفقر، لا سيما وأن نسبة العمالة غير الزراعية في المناطق الريفية العربية مرتفعة. وتشير بيانات مسوح الأسر إلى أن الأفراد الأكثر تعليمًا يُفضّلون الانخراط في الأنشطة غير الزراعية، مما يعزز الحاجة إلى تعزيز فرص التعليم لتحفيز المشاركة الاقتصادية في هذه الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى.

4. أمثلة ناجحة حول مبادرات التنمية الريفية في الدول العربية

هناك عدد من المبادرات والمشاريع في المنطقة العربية، التي هدفت إلى معالجة التحديات التي تواجه المجتمعات الريفية. وقد تناولت هذه المبادرات نماذج متنوعة للتدخل، تختلف من حيث النطاق والنهج، وتُظهر إمكانيات واعدة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الريف العربي.

1.4. مبادرة الإسكوا :(REGEND) الطاقة المتجددة والتنمية الريفية

تُعد مبادرة الإسكوا REGEND (تمكين المجتمعات الريفية من خلال الطاقة المتجددة والنمو الاقتصادي) مبادرة إقليمية رائدة تهدف إلى تعزيز استخدام تطبيقات الطاقة المتجددة صغيرة النطاق في المناطق الريفية بالدول العربية. وتُنفَّذ هذه المبادرة حاليًا في كل من الأردن ولبنان وتونس، حيث تهدف إلى تحسين نوعية الحياة، وتوسيع الفرص الاقتصادية، وتعزيز الشمول الاجتماعي، والحد من أوجه عدم المساواة، ومنها المساواة بين الجنسين. تعالج المبادرة مجموعة من التحديات الرئيسية في المجتمعات الريفية العربية، أبرزها فقر الطاقة، وندرة المياه، وآثار تغير المناخ، والضغوط على الموارد الطبيعية. ولتحقيق أهدافها، تعتمد REGEND على نهج متعدد الأبعاد ومصمم خصيصًا للعمل على المستويين الوطني والإقليمي، مع إشراك فرق تيسير محلية تعمل بالتنسيق مع أصحاب المصلحة في كل بلد حول المحاور الاستراتيجية للمبادرة، حيث تركّز REGEND على خمسة محاور رئيسية:

- تطبيق تقنيات الطاقة المتجددة صغيرة النطاق.
- بناء القدرات البشرية والمؤسسية.
- تمكين المرأة والإدماج الاجتماعي.
- تنمية ريادة الأعمال الريفية.
- تطوير السياسات والمؤسسات الداعمة للطاقة المستدامة.

فيما يتعلق بإنجازات المبادرة، فهي على النحو الآتي:

- نشر المعرفة وبناء القدرات لدى صُنّاع السياسات والمؤسسات المحلية بشأن تطبيقات الطاقة المتجددة في السياق الريفي.

Ref. 2025-03-01491
- إدارة العمليات - 2025/05/29

- إعداد أدوات عملية لاختيار وتطبيق تقنيات الطاقة الأنسب لكل سياق محلي.
- تعزيز قدرات المؤسسات العامة والخاصة والمالية على تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة.
- تطوير دراسات حالة وطنية ومجموعات أدوات سياساتية لإرشاد صانعي القرار حول دمج الطاقة المتجددة في استراتيجيات التنمية الريفية.
- تنظيم ورش عمل تدريبية لتعزيز القدرات الفنية والإدارية على المستوى المحلي.

لقد حققت المبادرة نتائج ملموسة على أرض الواقع، ففي تونس، أدت إلى زيادة جودة إنتاج أشجار الزيتون الجديدة بنسبة 222 في المائة. وفي الأردن، تم خفض استهلاك غاز البروبان المستخدم في الطهي بنسبة 40 في المائة (الإسكوا، 2022). من جانب آخر، تبرز مبادرة REGEND كنموذج قابل للتوسيع في دول عربية أخرى، لما تقدمه من حلول تكاملية بين الطاقة المستدامة والتنمية الريفية، وتسعى لتعزيز استدامة المجتمعات المحلية من خلال معالجة التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية بطريقة شمولية وتشاركية.

2.4. مشاريع التنمية الريفية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)

منذ تأسيسه عام 1978، يعمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) في الدول العربية على تمكين الفقراء في المجتمعات الريفية من التغلب على الفقر، من خلال شراكات متعددة مع الحكومات، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المالية والتنموية، والقطاع الخاص، بالإضافة إلى العمل المباشر مع المستفيدين من السكان الريفيين. ومن أبرز المشاريع التي نفذها صندوق إيفاد هو مشروع تنمية ريف إدلب في سوريا (2002–2014)، المموّل بشكل مشترك مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وقد هدف المشروع إلى تحسين الأمن الغذائي ومستويات الدخل للمزارعين والنساء الريفيات في 140 من أفقر القرى السورية. وأسفر المشروع عن سلسلة من الإنجازات التنموية، من أبرزها:

- استصلاح نحو 20,000 هكتار من الأراضي الزراعية من خلال إزالة الصخور.
- إنشاء حوالي 12,000 هكتار من البساتين.
- تحسين خدمات الإرشاد الزراعي وتعزيز الروابط بين البحث العلمي والتطبيق العملي.
- بناء 25 سدًا ترابيًا صغيرًا، وتأهيل 14 بئرًا، وحماية وإعادة تأهيل ينابيع الري، ما عزز من تدابير الحفاظ على المياه.
- توسيع وصول المزارعين إلى الأسواق من خلال تحديد منافذ تسويقية جديدة، وإنشاء روابط مع المشترين.
- دعم لجان تنمية القرى لتشجيع المشاركة المجتمعية، وتأسيس صناديق تمويل محلية، وتوسيع فرص التصنيع الزراعي والتسويق.

إلى جانب هذا المشروع، تشمل مبادرات إيفاد للبرامج التنموية ذات الصلة في الدول العربية مشاريع نوعية أخرى، منها: "**حاضنات أعمال التنمية الريفية والسياحة الريفية**" ضمن برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة (**سعودي ريف**) في المملكة العربية السعودية، والتي تهدف إلى تعزيز قدرات صغار المزارعين والمنتجين الريفيين، وتحفيز البيئة الريادية في المجتمعات الريفية، كجزء من تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030، عبر تحسين الإنتاجية وخلق فرص اقتصادية جديدة. كما تبرز مبادرة "**شبكة مصر للتنمية المتكاملة**" (ENID) التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي نُفِّذت بين عامي 2012

Ref. 2025-03-01491
- إدارة العمليات - 2025/05/29

و2022 في صعيد مصر، والتي سعت إلى تمكين النساء والشباب اقتصاديًا واجتماعيًا من خلال التدريب المهني وتوليد فرص عمل. ومن أبرز إنجازاتها:

- التحاق 1,984 امرأة من 39 قرية بفصول محو الأمية.
- تنظيم 34 دورة لمحو الأمية، و29 ورشة عمل تدريبية مهنية.
- تطبيق نموذج "قرية واحدة – منتج واحد (OVOP) "المستوحى من التجربة اليابانية في 27 قرية بمحافظة قنا.
- إنشاء أول مصنع للملابس الجاهزة في قنا، يوفر فرص عمل لـ 200 سيدة.
- تأسيس أول مصنع للأثاث في قرية الجمالية بمحافظة قنا، يُشغّل 100 سيدة.

وتعكس هذه المبادرات التأثير المتنامي الذي يمكن أن تحدثه برامج التنمية الريفية المتكاملة عند تنفيذها في بيئة داعمة، تجمع بين التمكين الاقتصادي والاجتماعي، وتوظيف الموارد المحلية، وبناء الشراكات المؤسسية الفعالة.

3.4. برامج التنمية الريفية المتكاملة للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تونس

يُعد مشروع التنمية الريفية المتكاملة في تونس، الممول من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أحد أبرز المبادرات التي تُعنى بالتنمية الريفية في الدول العربية. يتكوّن المشروع من ثلاث مراحل تنفيذية بدأت الأولى منها في عام 1985، تلتها الثانية في عام 2011، والثالثة في عام 2018. وقد ساهم الصندوق خلال هذه المراحل الثلاث بمبلغ يُقدَّر بنحو 106 ملايين دينار كويتي، خُصص لتمويل مشاريع صغيرة تهدف إلى مكافحة البطالة، والحد من الفقر، وتعزيز فرص العمل، وتوفير الخدمات الأساسية.

" يُعد مشروع التنمية الريفية المتكاملة في تونس، الممول من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أحد أبرز المبادرات التي تُعنى بالتنمية الريفية في الدول العربية....

ونظرا إلى نجاح هذا النموذج، يُمكن للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الاستفادة من تجربة "برنامج التنمية الريفية المتكاملة" في تونس، وتكرارها في دول عربية أخرى، بالتعاون مع شركاء التنمية المحليين والدوليين "

بلغ عدد المشاريع الفرعية المنفَّذة حوالي 20,000 مشروع، شملت قطاعات خاصة وعامة، وامتدت لأكثر من 200 جهة، بدءًا من المناطق والفئات الأكثر فقرًا وبطالة، وصولًا إلى مشاريع فردية استهدفت صغار المزارعين، والمهندسين، والحرفيين، وخريجي التعليم العالي والتكوين المهني، بهدف توفير مصادر دخل وفرص عمل مستدامة. في المرحلة الثالثة من البرنامج، تم تنفيذ ما يقارب 12,400 مشروع فردي في أكثر من 100 مندوبية، إلى جانب تنفيذ نحو 1,200 مشروع فرعي للخدمة العامة، شملت مجالات حيوية مثل: مياه الشرب، والصرف الصحي، والإنارة العامة، والطرق، والمناطق الصناعية، بالإضافة إلى المرافق الصحية، والثقافية، والرياضية. ونظرًا إلى نجاح هذا النموذج، يُمكن للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الاستفادة من تجربة "برنامج التنمية الريفية المتكاملة" في تونس، وتكرارها في دول عربية أخرى، بالتعاون مع شركاء التنمية المحليين والدوليين. وفي هذا الإطار، تبرز الحاجة إلى تطوير أنظمة جمع البيانات على المستوى دون الوطني في الدول العربية، بما يتيح قياس مستوى التنمية الريفية بدقة، وتحديد المجالات ذات الأولوية لتوجيه برامج التنمية الريفية المتكاملة بالشراكة مع السلطات الوطنية.

- إدارة العمليات - 2025/05/29
Ref. 2025-03-01491

5. العلاقة بين الهجرة والتنمية الريفية

1.5. آثار التنمية الريفية على الهجرة

سلَّطت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2024) الضوء على أهمية التدخلات التي تعزز الإنتاجية في القطاع الزراعي، باعتبارها وسيلة فعالة للحد من دوافع الهجرة في المناطق الريفية. ويعزز هذا الطرح ما توصلت إليه دراسة غامسو ويولداشيف (2018) [7]، استنادًا إلى بيانات الباروميتر العربي، حيث أظهرت أجوبة المشاركين أن تحسين الظروف الزراعية والتنمية الريفية يسهمان في تقليل عدد الأفراد الراغبين في الهجرة. وتشير نتائج الدراسة إلى أن العاملين في الزراعة أقل ميلاً لمغادرة مناطقهم ما لم يضطروا إلى ذلك لأسباب اقتصادية أو غيرها، وهو ما يُبرز أهمية تمكين المجتمعات الريفية وتحويل قرار الهجرة من ضرورة قسرية إلى خيار طوعي مرتبط بالتطلعات وليس بالاحتياجات الأساسية. كما تميز الدراسة بين المساعدات الإنمائية الموجهة نحو المناطق الحضرية وتلك المخصصة للمناطق الريفية. وتفترض أن النوع الأول من المساعدات قد يُحفّز الهجرة، في حين أن المساعدات الموجهة للتنمية الريفية تُسهم في تثبيطها. وإذا صح هذا الافتراض، فإن على الجهات المانحة التي تسعى للحد من تدفُّق المهاجرين نحو بلدانها أن تعيد توجيه دعمها نحو الريف. واستندت الدراسة إلى بيانات شملت أكثر من 100 دولة على مدار 15 عامًا، مما يعزز موثوقية النتائج، وقد أظهرت النتائج أن المساعدات المخصصة للتنمية الريفية ترتبط بانخفاض رغبة السكان في الهجرة. في حين لم تجد الدراسة علاقة ذات دلالة إحصائية بين المساعدات الحضرية ومعدلات الهجرة. وهذا يشير إلى أن التنمية الحضرية قد تخلق فوائد أخرى لا ترتبط مباشرة بقرارات الهجرة.

> *"...العاملين في الزراعة أقل ميلاً لمغادرة مناطقهم ما لم يضطروا إلى ذلك لأسباب اقتصادية أو غيرها، وهو ما يُبرز أهمية تمكين المجتمعات الريفية وتحويل قرار الهجرة من ضرورة قسرية إلى خيار طوعي مرتبط بالتطلعات وليس بالاحتياجات الأساسية"*

وتقترح الدراسة آليتين نظريتين ممكنتين لتفسير النتائج المستخلصة:

1. الاختلاف في تفضيلات الهجرة بين سكان الحضر والريف: حيث يُرجّح أن سكان المدن أكثر ميلاً للهجرة بسبب ارتفاع مستويات التعليم، وتوسّع الشبكات الاجتماعية، وفرص التواصل مع الخارج، في حين تقل هذه العوامل بين سكان الريف.
2. الاختلاف في آثار التنمية على سوق العمل: حيث تميل المساعدات الموجهة للتنمية الحضرية إلى خلق وظائف قد تُشجع على الهجرة، سواء كانت داخلية أم دولية. أما في الريف، فإن تحسين القطاع الزراعي وخلق فرص اقتصادية محلية قد يؤدي إلى تقليص دوافع الهجرة.

وتدعم نتائج الدراسة الآلية الثانية، إذ تبيّن أن التنمية الريفية الفعالة قادرة على تثبيت السكان في مجتمعاتهم المحلية من خلال تعزيز الأمن الاقتصادي وتقليل الفجوات بين المناطق. وتتسق هذه النتائج مع ما جاء في تقرير التعاون الإنمائي لمنظمة

[7] Gamso and Yuldashev (2018).

Ref. 2025-03-01491
- إدارة العمليات - 2025/05/29

التعاون الاقتصادي والتنمية (2024)، الذي دعا إلى توجيه مزيد من المساعدات نحو المناطق الريفية في إطار استراتيجية شاملة لمعالجة جذور الهجرة.

2.5. آثار الهجرة على التنمية الريفية

إن الهجرة تُساهم في خلق فرص اقتصادية والتي بدورها تدعم التنمية الريفية. إذ يُمكن أن تُؤثر الهجرة إيجابيًا على المجتمعات الريفية في بلدان المنشأ من خلال التحويلات المالية التي تُستخدم في الحد من الفقر، وتحسين فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية، إلى جانب تعزيز التجارة والتنمية الاقتصادية بفضل المهارات والمعارف التي يكتسبها المهاجرون في الخارج. وغالبًا ما يرسل المهاجرون تحويلات مالية لأسرهم في المناطق الريفية، مما يفتح قنوات مباشرة (إيجابية وسلبية) تؤثر من خلالها الهجرة على التنمية الريفية، ومنها:

- التخفيف من حدة الفقر لدى سكان الريف المستفيدين من التحويلات، عبر توفير مصدر دخل إضافي.
- تشجيع الاستثمار بين الأسر المتلقّية للتحويلات، مما يدفعها نحو المخاطرة وتنفيذ مشاريع جديدة.
- تثبيط المشاركة في سوق العمل لدى بعض الأسر الريفية التي تعتمد على التحويلات، مما قد يؤثر سلبًا على النشاط الاقتصادي المحلي.

"..يُمكن أن تُؤثر الهجرة إيجابيًا على المجتمعات الريفية في بلدان المنشأ من خلال التحويلات المالية التي تُستخدم في الحد من الفقر، وتحسين فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية، إلى جانب تعزيز التجارة والتنمية الاقتصادية بفضل المهارات والمعارف التي يكتسبها المهاجرون في الخارج"

أما بالنسبة إلى القنوات غير المباشرة لتأثير الهجرة على التنمية الريفية، فهي موضحة على النحو الآتي:

1. الهجرة الإحلالية: تؤدي مغادرة العمالة من المناطق الريفية إلى انخفاض في عرض العمل، مما قد يُشجع على انتقال عمال من مناطق ريفية أخرى (غالبًا أفقر) لسد هذا النقص. وهذا يُسهم في خلق فرص اقتصادية جديدة ويُعزز التنمية في تلك المناطق.
2. الاستثمارات الممولة من التحويلات: تُسهم في توفير فرص عمل للسكان الذين لا يتلقون تحويلات، وتحسّن البنية التحتية، وتوفر السلع والخدمات، ما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة في المناطق الريفية.
3. الأثر المضاعف للتحويلات: زيادة الإنفاق المحلي بفعل التحويلات يُنشّط الدورة الاقتصادية ويُعزز التنمية في المناطق الريفية.
4. الآثار الاجتماعية والقطاعية للهجرة، فيما يتعلق بالصحة، يمكن للهجرة أن تحسّن النتائج الصحية من خلال:
   - نشر المعرفة الصحية: يعود بعض المهاجرين إلى مجتمعاتهم الريفية محمَّلين بمعرفة صحية حديثة، تؤثر إيجابًا على صحتهم وصحة أسرهم، وقد تنتشر هذه المعرفة بين السكان الآخرين.
   - تحسين التغذية وزيادة القدرة على تحمّل تكاليف الرعاية الصحية، مما يرفع من جودة الخدمات الصحية المتاحة.
5. في مجال التعليم، تظهر آثار الهجرة في قنوات متعددة، منها:

Ref. 2025-03-01491
- إدارة العمليات - 2025/05/29

- أثر إيجابي: تُساعد التحويلات المالية في تغطية تكاليف التعليم، مما يزيد من معدلات الالتحاق بالمدارس ويحسّن النتائج التعليمية.
- أثر سلبي: غياب أحد أفراد الأسرة (وخاصة الوالدين) بسبب الهجرة قد يؤدي إلى نقص الإشراف على الأطفال أو دفعهم إلى ترك الدراسة لتحمّل أعباء العمل. كما قد يُنظر إلى التعليم كأولوية ثانوية مقارنةً بالهجرة بهدف تحسين مستوى المعيشة.

ولا تستفيد كل المناطق الريفية من الهجرة بنفس الدرجة. فالقرى والمناطق القريبة من المدن أو من دول ذات فرص اقتصادية أكبر (سواء لهجرة داخلية أم دولية) أكثر قدرة على الاستفادة من آثار الهجرة، بينما تبقى المناطق النائية أقل حظًا في ذلك. إضافة إلى وجود شبكات اجتماعية في وجهات الهجرة تشجّع على المزيد من الهجرة، مما يُعزز هذه الديناميكية لدى بعض المجتمعات. في حين تعوق العزلة الجغرافية المجتمعات الأخرى عن المشاركة في هذه العملية، وغالبًا ما تكون هذه المجتمعات من بين الأشد فقرًا[8]. وتجدر الإشارة إلى أن الهجرة الداخلية تُعدّ أقل أثرًا من الهجرة الدولية من حيث التحويلات المالية وفرص العودة إلى المجتمع الأصلي، إذ يميل المهاجرون داخليًا إلى العودة بمعدلات أقل ويرسلون تحويلات مالية أقل نسبيًا، مما يُضعف أثر الهجرة في تحقيق التنمية الريفية.

وللحدّ من القيود التي تعوق استفادة قطاع الزراعة والقطاعات الريفية من تحويلات المهاجرين والاستثمارات، يوصَى بوضع سياسات ملائمة تهدف إلى:

- تعزيز الاستفادة من التحويلات في المشروعات التنموية المستدامة.
- تحسين البنية التحتية في المناطق النائية لجعلها أكثر جذبًا للاستثمار.
- ربط الهجرة بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية الريفية.

[8] Lucas, R. E. (2007). Migration and rural development. eJADE: electronic Journal of Agricultural and Development Economics, 4(1), 99-122

Ref. 2025-03-01491
- إدارة العمليات - 2025/05/29

الاطار(1) : تأثير تحويلات العمال على الفقر

تشير تحويلات العاملين في الخارج إلى قيمة التحويلات النقدية التي يرسلها العمال المقيمون في الخارج لأكثر من عام إلى بلدانهم الأصلية. وتلعب هذه التحويلات دورًا هامًا في دعم أهداف التنمية المستدامة ومستويات إنفاق الأسر، لا سيما في قطاعي التعليم والصحة، من خلال المساهمة في تعزيز مستويات التنمية الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر في العديد من المجتمعات. إضافةً إلى ذلك، تُعد تحويلات العمال ثاني أكبر مصدر للعملة الأجنبية في البلدان النامية بعد الاستثمار الأجنبي المباشر.

على الصعيد العالمي، بلغت تحويلات العمال حوالي 767 مليار دولار أمريكي في عام 2022، وهو ما يمثل حوالي 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ويمثل هذا الرقم التحويلات التي تتم عبر القنوات الرسمية، إلا أن القيمة الفعلية للتحويلات المالية أعلى بكثير، حيث يتم إرسال العديد من التحويلات عبر قنوات غير رسمية. ارتفعت قيمة تدفقات التحويلات المالية إلى الدول العربية بنسبة 8.2 في المائة خلال الفترة 2000-2022، لتصل إلى نحو 65.5 مليار دولار أمريكي في عام 2022 مقارنة بنحو 11.5 مليار دولار في عام 2000. وشكلت الدول العربية المستوردة للنفط نحو 94.2 في المائة من إجمالي التحويلات المالية التي تلقتها الدول العربية في عام 2022، بينما مثّلت الدول العربية المصدرة للنفط 5.8 في المائة من الإجمالي. استحوذت مصر على أكبر حصة من تحويلات العاملين بين الدول العربية، حيث شكلت ما يقارب 43.3 في المائة من إجمالي التحويلات الواردة، وما يعادل 28.3 مليار دولار أمريكي في عام 2022. وجاءت المغرب في المرتبة الثانية، حيث ساهمت بنحو 17% من إجمالي التحويلات، والتي بلغت حوالي 11.2 مليار دولار أمريكي في عام 2022. وفيما يتعلق بتحويلات العاملين من الدول العربية، فقد استحوذت مصر على أكثر من 86 في المائة من هذه التحويلات خلال الفترة (2019-2022). في حين بلغت حصة تحويلات العاملين من الدول العربية إلى الأردن ولبنان ما يقارب 64.2 و44.6 في المائة على التوالي خلال نفس الفترة. في المقابل، كانت حصة التحويلات الواردة من الدول العربية إلى الجزائر وتونس والمغرب أقل بكثير، حيث شكلت حوالي 3.5 و12.9 و18.2 في المائة من إجمالي التحويلات خلال الفترة المتوسطة من 2019 إلى 2022، على التوالي، كما هو موضح في الشكل 2.

الشكل (2). حصة التحويلات الشخصية من الدول العربية من إجمالي التحويلات الواردة إلى دول عربية مختارة

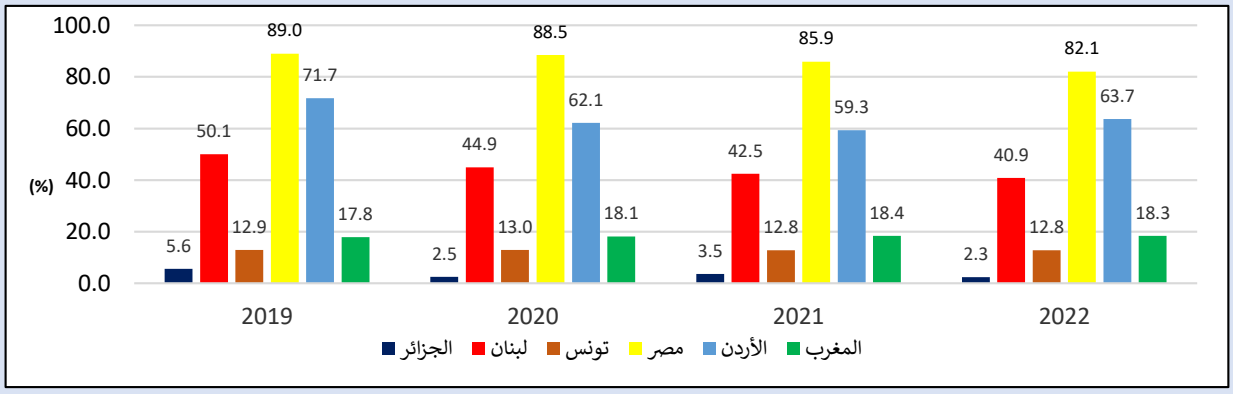

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الاقتصادية

أن ارتفاع قيمة التحويلات الشخصية في مصر وتونس يساهم في انخفاض معدل الفقر، الذي يقاس عند 2.15 دولار أمريكي يوميًا. ففي مصر، انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعيشون دون هذا الحد من 3.0في المائة إلى حوالي 1.5 في المائة بين عامي 1995 و2019. وبالمثل، في تونس، انخفض معدل الفقر من 9.5في المائة إلى 0.2 في المائة خلال نفس الفترة، كما هو موضح في الشكل 3.

الشكل (3). العلاقة بين التحويلات الشخصية، المتسلَّمة ونسبة الفقرعن 2.15 دولار أمريكي في مصروتونس

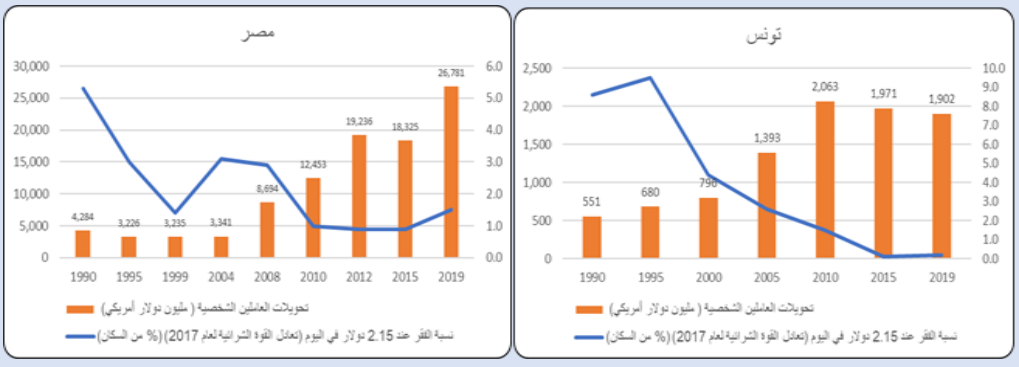

المصدر : البنك الدولي، مؤشرات التنمية الاقتصادية

Ref. 2025-03-01491

6. مكافحة الهجرة غير الشرعية

1.6. تشديد الرقابة على الحدود مقابل الحلول التنموية

إن تشديد الرقابة الأمنية على الحدود لا يُعد إجراءً فعّالًا بالضرورة في الحد من هذه الظاهرة، بخلاف التدخلات التنموية في المناطق الريفية التي أثبتت فاعليتها في تثبيط دوافع الهجرة من الأساس. فقد أشار كلّ من غامسو ويولداشيف (2018)[9] إلى أن السياسات الأمنية غالبًا ما تُستخدم كأداة سياسية أكثر من كونها حلولًا واقعية طويلة الأمد لمعالجة الهجرة غير الشرعية. وتشير تجربة ماليزيا[10] إلى أهمية معالجة الجذور والأسباب الكامنة للهجرة، عوضًا عن الاكتفاء بالتعامل معها من منظور أمني صرف. ويعدّ الطلب على العمالة في دول المقصد عاملًا رئيسيًا في جذب المهاجرين، غالبًا ما يتجاوز القيود والضوابط التي تفرضها الحكومات. وفي هذا السياق، يبرز الدور المهم للاتفاقيات الثنائية بين دول "المصدر" ودول "المقصد" في تنظيم تدفق المهاجرين بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل، مع الحد من الهجرة غير المنظمة. ويُعد التعاون الإقليمي والدولي ضرورةً لمواجهة هذه التحديات، لا سيما في المنطقة العربية، حيث تُعد معالجة الهجرة غير الشرعية أمرًا يتجاوز قدرات السياسات الوطنية وحدها. كما يمكن للشراكات مع المنظمات غير الحكومية والدولية والدول المجاورة أن تُعزّز جهود التنمية الريفية من خلال توفير الموارد والخبرات. وتسهم السياسات الداعمة للتجارة العادلة، والتوزيع المنصف للموارد، والاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الريفية، في تضخيم أثر التدخلات التنموية على المدى الطويل.

2.6. مبادرة روما حول التنمية والهجرة

في 23 يوليو/تموز 2023، أُطلقت مبادرة روما خلال مؤتمر دولي حول التنمية والهجرة، عُقد في العاصمة الإيطالية. وتهدف هذه العملية إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية، لا سيما في بلدان حوض المتوسط والدول الإفريقية، عبر محاور رئيسية تشمل:

- مكافحة الاتّجار بالبشر.
- تحسين إدارة تدفقات الهجرة.
- دعم مشاريع التنمية المستدامة.

خلال المؤتمر، دعا الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي إلى تبنّي مقاربات متعددة الأبعاد للتعامل مع الهجرة غير الشرعية، سواء كانت هذه الهجرة صادرة من المنطقة العربية أم عابرة لها. وقد شدّد الصندوق العربي على أهمية معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع الأفراد للهجرة. ومن بين أبرز التوصيات:

- تحسين البيئة الاقتصادية في الدول العربية لجعلها أكثر جذبًا للبقاء والاستقرار.
- تطوير مسارات للهجرة الشرعية لتلبية الطلب على العمالة، وتقليل الاعتماد على الهجرة غير القانونية.
- ضمان آليات لجوء عادلة وفعالة لمن هم في حاجة إلى الحماية الدولية.
- رفع الوعي العام بشأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والتصدي للمفاهيم المغلوطة المرتبطة بها.

[9] Gamso Yuldashev, F. (2018).

[10] Kanapathy, V. (2008). Controlling irregular migration: The Malaysian experience (No. 994132223402676). International Labour Organization.

Ref. 2025-03-01491
- إدارة العمليات - 2025/05/29

- تشجيع التعاون الإقليمي والدولي لتبادل الخبرات وتطوير مبادرات مشتركة وفعالة.
- تعزيز استقرار سكان المناطق الريفية من خلال توفير فرص اقتصادية بديلة للهجرة.

وقد اقترح الصندوق العربي عددًا من المبادرات العملية، أبرزها:

1. تطوير برامج التعليم والتدريب التقني والمهني في المجالات ذات الأولوية، استجابةً لاحتياجات ملايين الشباب العرب المنتمين إلى فئة "NEET" (غير العاملين، وغير المتعلمين، وغير المتدربين)، الذين يُشكلون نحو 30 في المائة من الشباب العربي، وهي نسبة تفوق المعدل العالمي البالغ 22 في المائة وفقًا لمنظمة العمل الدولية.
2. تصميم تأشيرات وبرامج عمل مؤقتة للمهاجرين ذوي المهارات العالية أو القادمين من مناطق نزاع، تتيح لهم العمل في قطاعات وأقاليم محددة ضمن مناطق اقتصادية خاصة (SEZs) عبر الحدود بين الدول العربية والأوروبية.

أما المشاريع المرتبطة بالتنمية الريفية في إطار عملية روما، وضمن المشاريع الجاري إعدادها حاليًا في إطار عملية روما، والتي ترتبط بشكل مباشر بالتنمية الريفية، فهي:

- تعزيز صمود المجتمعات الزراعية الرعوية في موريتانيا في مواجهة المخاطر البيئية والنزاعات. يهدف المشروع إلى تحسين إدارة الموارد الطبيعية وتبنّي أساليب إنتاج واستهلاك مستدامة. وقد تمّت الموافقة عليه عام 2023، ومن المقرر انطلاقه في سبتمبر 2024، بميزانية تقدر بـ3 ملايين يورو.
- مشروع Mobi-TRE في تونس (المرحلة الثانية): يسعى إلى تعبئة الجالية التونسية في الخارج وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحرومة عبر تحسين الظروف المعيشية في المناطق ذات معدلات الهجرة المرتفعة.
- مشروع تعبئة التحويلات المالية واستثمارات المغتربين في السنغال ومالي: يستهدف تعظيم أثر التحويلات المالية والمساهمات الاستثمارية من المهاجرين في تعزيز الشمول المالي، والتنمية الاقتصادية، وزيادة قدرة الأسر الريفية على الصمود أمام التغيرات المناخية. ويُتوقع أن يستفيد منه مباشرة نحو 35,000 شخص، بالإضافة إلى أثر غير مباشر على المجتمعات الأوسع.

7. الاستنتاجات والتوصيات

إن العلاقة بين الهجرة والتنمية الريفية هي علاقة متعددة الأبعاد ومعقّدة. فمن جهة، يمكن أن تساهم الهجرة في زيادة الدخل وتحسين الصحة العامة لسكان الريف، في حين تظل آثارها على التعليم متفاوتة وغير حاسمة. ومن جهة أخرى، يُمكن اعتبار التنمية الريفية أداة فاعلة لتقليل دوافع الهجرة، خاصة من خلال التدخلات التي تُحسّن أداء القطاع الزراعي وتُوفّر سبل عيش مستدامة في المناطق الريفية. والتعامل مع الهجرة غير الشرعية يجب ألّا يتم باعتبارها قضية أمنية بحتة، فذلك لا يؤدي إلى تقليصها بالضرورة. على العكس، تُشير التجارب الدولية إلى أن إعطاء الأولوية للتنمية الريفية، خاصة في الدول العربية، يمكن أن يُخفف من الضغوط المؤدية إلى الهجرة، ويحسّن نوعية الحياة في الريف. ومع تحوّل المناطق الريفية إلى مراكز للنمو والاستقرار، تصبح الهجرة خيارًا طوعيًا بدلًا من أن تكون ضرورةً مفروضة بسبب الفقر أو غياب الفرص.

وتلعب الاستثمارات في البنية التحتية الريفية دورًا محوريًا في هذا التحول، من خلال تطوير الطرق، وشبكات الكهرباء والماء الصالح للشرب والمرافق الصحية، والاتصالات، ما يعزز جاذبية المناطق الريفية للاستثمار الصناعي والخدمي، ويُسهم في خلق وظائف محلية. وتُعد التنمية الزراعية ذات أهمية خاصة للاقتصادات العربية، نظرًا إلى قدرتها على تقليل الاعتماد على العمالة

Ref. 2025-03-01491
- إدارة العمليات - 2025/05/29

الحضرية أو الوافدة. وهنا يمكن الاستفادة من عديد المبادرات الناجحة في الدول العربية أسهمت في تحسين الفرص الاقتصادية بالمناطق الريفية، مثل مشروعات مياه الشرب، وآبار المياه الجوفية، وشبكات الري والصرف، والبنية التحتية الصحية والاجتماعية، والمراكز الزراعية والحرفية. ورغم ذلك، لم تُعالج الورقة بشكل موسّع بعض العوامل الأخرى المؤثرة في الهجرة مثل الثقافة، والاعتبارات السياسية، وحالات عدم الاستقرار أو النزاعات العنيفة، وهي جميعها دوافع مهمة تستحق التحليل. وفي ضوء ما سبق، فإن تحقيق التنمية الريفية المستدامة، إلى جانب إدارة فعّالة للهجرة، يمكن أن يُحوّل الهجرة إلى خيار حُرّ وليس ضرورة قسرية. وعلى الدول العربية أن تدرك أن الإنعاش الريفي يُعد أساسًا لتحقيق الاستقرار الاجتماعي طويل الأمد، وتعزيز الإدماج الاقتصادي، وحوكمة الهجرة. ومن هذا المنطلق، يجب أن تكون السياسات المستقبلية متكاملة، واقعية، وشاملة، تستند إلى فهم دقيق لاحتياجات المجتمعات الريفية.

التوصيات

1. توسيع برامج التنمية الريفية المتكاملة

ينبغي استلهام تجارب ناجحة مثل تلك التي يقودها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي(AFESD)، لتبنّي استراتيجيات تنمية ريفية قائمة على الخصائص المحلية، وتدمج بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتشمل هذه البرامج:

- الطاقة المتجددة
- الزراعة المتكيّفة مع التغير المناخي
- تمكين المرأة
- تدريب الشباب
- الشمول الرقمي

2. مواءمة سياسات الهجرة مع استراتيجيات التنمية، ولا ينبغي أن تقتصر سياسات الهجرة على إجراءات التقييد والرقابة، بل يجب أن تُدمَج مع خطط التنمية الوطنية من خلال:
   - تنظيم اتفاقيات تَنقُّل العمالة الموسمية.
   - تسهيل توجيه التحويلات المالية نحو الاستثمار في الريف.
   - الاستفادة من خبرات ومهارات المهاجرين العائدين لدعم ريادة الأعمال المحلية.
3. تعزيز أسواق العمل الريفية، ينبغي تحسين ظروف العمل في المناطق الريفية لتقليل الاعتماد على الهجرة بوصفها مخرجاً اقتصادياً، من خلال:
   - الاستثمار في التدريب المهني والتقني.
   - دعم التعاونيات الزراعية.
   - تطوير فرص العمل غير الزراعي.
   - إنشاء أنظمة حماية اجتماعية مخصصة للعمال الريفيين.
4. تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، يمكن أن يسهم تشجيع مشاركة القطاع الخاص، من خلال شراكات فعالة مع القطاع العام، في تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الريفية، وتطوير الأعمال التجارية الزراعية، ودعم المشاريع

Ref. 2025-03-01491
- إدارة العمليات - 2025/05/29

الصغيرة والمتوسطة. ويُعدّ توفير حوافز واضحة، وتطبيق آليات فعالة لتقاسم المخاطر، وإجراء إصلاحات تنظيمية شاملة، من العوامل الحاسمة في جذب رأس المال الخاص إلى المناطق الريفية الأقل نموًا.

5. الاستفادة من الطاقة المتجددة في دعم التحول الريفي، حيث تُظهر برامج مثل REGEND التابعة للإسكوا دور الطاقة المتجددة في إحداث تغيير اقتصادي واجتماعي في المناطق الريفية. ويُمكن لتوسيع اعتماد حلول الطاقة النظيفة اللامركزية أن يُقلّل من فقر الطاقة، ويوفر فرص عمل جديدة، خاصةً للشباب والنساء.
6. تعزيز التنسيق الإقليمي والدولي بشأن الهجرة (مثل "عملية روما")، وينبغي توسيع نطاق مبادرات إقليمية مثل عملية روما، لتنتقل من التركيز على ضبط الحدود إلى دعم شراكات تنموية مستدامة بين دول المنشأ والعبور والمقصد. ويمكن أن يُسهم التمويل المشترك للمشاريع الريفية وبرامج إعادة الإدماج في تقليل دوافع الهجرة غير النظامية، وتعزيز الرخاء المشترك.

- إدارة العمليات - 2025/05/29
Ref. 2025-03-01491

8. الملاحق

جدول (1) : التحويلات الشخصية المتسلَّمة في بعض الدول العربية (مليون دولار أمريكي)

	2000	2010	2019	2020	2021	2022
الجزائر	790	197	1,786	1,700	1,792	1,760
القمر	..	87	169	227	288	260
جيبوتي	12	33	79	64	79	55
مصر	2,852	12,453	26,781	29,603	31,487	28,333
العراق	..	177	859	644	840	624
الأردن	1,845	3,623	4,653	4,881	5,162	5,000
الكويت	..	5	26	23	807	22
لبنان	..	6,914	7,371	6,593	6,354	6,449
موريتانيا	..	..	64	169	13	50
المغرب	2,161	6,423	6,963	7,414	10,906	11,168
عُمان	39	39	39	39	39	39
قطر	..	..	577	652	859	1,032
السعودية	..	236	334	302	295	287
الصومال	..	..	1,577	1,735	1,735	1,735
السودان	641	1,456	522	495	1,119	1,499
سورية	180	1,623	..	..	..	..
تونس	796	2,063	2,050	2,367	3,084	3,092
فلسطين	864	927	3,153	2,560	3,760	4,049
اليمن	1,288	1,526	3,771	..	..	..
الدول العربية	11,477	37,781	60,773	59,468	68,619	65,454

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الاقتصادية

- إدارة العمليات - 2025/05/29
Ref. 2025-03-01491

الإطار(2) : العلاقة بين التحويلات الشخصية ومؤشرات الفقر

تعمل الدول ضمن استيراتجيتها على مكافحة الفقر وتقليل عدد الأشخاص الذين يعانون أو المعرضين لخطر المعاناة من الفقر، فقد أشارت الإحصاءات وبعض الدراسات[11] [12][13]أن زيادة تحويلات العاملين في الخارج تساهم في تراجع من مستويات الفقر استناداً لنسبة الفقر عند 2.15 دولار في اليوم، والتي تقيس النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من 2.15 دولار في اليوم بأسعار القوة الشرائية المعدلة لعام 2017. يقوم العاملون في الخارج بإرسال التحويلات المالية إلى عوائلهم لشراء الضروريات الاستهلاكية مثل الطعام والملبس والأدوية والمأوى. ومن ثَمَّ، فإن هذه التدفقات قد أخرجت عددا كبيرا من الناس من دائرة الفقر من خلال الدعم المقدَّم إليهم من أفراد أسرهم العاملين في الخارج، كما ساهم أيضا في ارتفاع مستوى استهلاكهم. ولقياس العلاقة بين تحويلات العاملين ونسبة الفقر، يتم استخدام معامل الارتباط لبيرسون، والذي يُعرف على أنه قياس للعلاقة بين متغيرين ومدى ارتباطهما ببعضهما البعض، ويتم احتساب معامل الارتباط بيرسون على النحو التالي:

$$R = \frac{\sum_{i=1}^{n}(x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(x_i - \bar{x})^2 \sum_{i=1}^{n}(y_i - \bar{y})^2}}$$

حيث تشير (x_i) و (y_i) إلى قيم المتغيرات موضوع البحث و $(\bar{x})$ و $(\bar{y})$ إلى متوسطات القيم، في حين تشير (R) إلى معامل الارتباط. وتقع قيمة معامل الارتباط (R) بين -1 و1 وعند اقتراب القيمة من 1، أو -1 فذلك يشير إلى قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات موضوع البحث. بمعنى آخر، يعكس مدى التشابه بين المتغيرين موضوع البحث عبر مجموعة بيانات المتغيرات. يشير جدول (2) ، إلى وجود علاقة عكسية قوية بين تحويلات العاملين ونسبة الفقر، حيث إن زيادة تحويلات العاملين تساهم في تراجع نسبة الفقراء عند (2.15 دولار أمريكي) لمجموعة التكتلات المشار إليها في جدول (2).

جدول (2) : العلاقة بين التحويلات الشخصية، المتسلَّمة ونسبة الفقر عن 2.15 دولار أمريكي

	نسبة الفقر عند 2.15 دولار في اليوم (تعادل القوة الشرائية لعام 2017) (% من السكان)			
	شرق آسيا والمحيط الهادئ	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	الدول منخفضة الدخل
تحويلات العاملين الشخصية	-0.96	-0.99	-0.92	-0.88

المصدر: محسوبة من بيانات البنك الدولي لمجموعة التكتلات

كما أوضحت نتائج مجموعة التكتلات، أن ارتفاع تحويلات العاملين ساهم في تراجع في نسبة الفقر عند 2.15 دولار أمريكي في اليوم (كنسبة من السكان)، وبلغ أكبر نسبة تراجع في دول آسيا والمحيط الهادي، وأقلها كان في دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، شكل (3).

جدول (3): العلاقة بين التحويلات الشخصية، المستلمة ونسبة الفقر عن 2.15 دولار أمريكي

	نسبة الفقراء عند عن 2.15 دولار أمريكي من إجمالي السكان			معدل النمو التحويلات
	1995	2019	الفرق (%)	
شرق آسيا والمحيط الهادئ	50.0	1.2	48.8	8.6
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	58.6	35.4	23.2	12.3
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	14.4	4.3	10.1	8.8
الدول منخفضة الدخل	64.8	45.3	19.5	8.4

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الاقتصادية

[11] UNCTAD (2011), Impact of Remittances on Poverty in Developing Countries.
[12] Sanjeev Gupta and Others (2007), Impact of Remittances on Poverty and Financial Development in Sub-Saharan Africa, IMF.
[13] Naoyuki Yoshino and Others (2017), International Remittances and Poverty Reduction in Developing: Evidence from Asia Developing Countries, Asian Development Bank Institute No (759).

Ref. 2025-03-01491
- إدارة العمليات - 2025/05/29

الإطار(3) : التحديات القائمة عند إعداد تحويلات العاملين في بعض الدول العربية

لعل أبرز التحديات التي تواجه بعض الدول العربية في هذا الجانب يتعلق بجمع إحصاءات تحويلات العاملين المتسلَّمة من الخارج، خاصة فيما يتعلق بجودة هذه الإحصاءات ومدى شموليتها، حيث مازالت بعض الدول تفتقر إلى إحصاءات حول تحويلات العاملين في الخارج عبر القنوات غير الرسمية. كذلك تواجه بعضها تحديات تتعلق بعدم توفر مصادر بديلة للبيانات بخلاف نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية، في حين هناك تحديات تتعلق بطريقة إعداد الإحصاءات وتوقيت نشرها، وذلك في ظل تأخر تسلُّم البيانات من مصادرها الأساسية. بينما تواجه بعض الدول العربية تحديات تتعلق بمفهوم شمولية إحصاءات تحويلات العاملين، وذلك بسبب عدم وجود تعريف دقيق لمفهوم الإقامة بشكل دقيق، جدول (4) يلخص أهم التحديات التي تواجه بعض الدول العربية.

جدول (4) : أبرزالتحديات القائمة على صعيد إعداد إحصاءات تحويلات العاملين في الدول العربية

المجالات	الدول	التحديات القائمة
	الإمارات	▪ جودة البيانات.
	السعودية	▪ تحديد الغرض من التحويلات.
	السودان	▪ التحويل عبر القنوات غير الرسمية. ▪ تطبيق مفهوم الإقامة.
	العراق	▪ تطبيق نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية الإلكتروني.
	عُمان	▪ عدم توفر بيانات عن تحويلات العُمانيين العاملين بالخارج. ▪ قصور في ذكر بعض التفاصيل المتعلقة بالتحويلات كالغرض من التحويل وإجمالي التحويلات.
	فلسطين	▪ حساسية القضايا المالية عند أغلب الأسر. ▪ جمع البيانات بواسطة العينات.
	الكويت	▪ تجميع بيانات تفصيلية (الغرض من التحويل) لضمان أن البيانات المتضمنة تخص فقط التحويلات الشخصية. ▪ تقدير التحويلات التي تتم من خلال قنوات غير رسمية.
	لبنان	▪ غياب إحصائيات عن عدد اللبنانيين العاملين في الخارج ونوع العمل ومدة الإقامة. ▪ غياب مسوحات صادرة عن جهاز الإحصاء المركزي للتحويلات المرسلة إلى/من لبنان.
تبني المنهجيات الدولية	الكويت	▪ ضمان إضافة التحويلات التي تتم من خلال كويتيين لحساب العاملين الوافدين لديهم مثل العمالة المنزلية، أو استبعاد التحويلات التي تتم من خلال وافدين لحساب كويتيين في الخارج. ▪ تصنيف التحويل بحسب الغرض منه في ميزان المدفوعات المناسب (مثل التحويلات لغرض الاستثمار المباشر (حساب الاستثمار المباشر) أو تحويلات بغرض التعليم أو السياحة (حساب السفر).
إعداد ونشر الإحصاءات	السودان	▪ تأخر تسلُّم بعض البيانات.
	فلسطين	▪ النشر يتم على مستوى ميزان المدفوعات.
تدقيق وتعزيز جودة	السودان	▪ ضعف الاهتمام من قبل معدي البيانات المصدرية.
	عُمان	▪ عدم توفر مصادر رسمية أخرى لمقارنة وتدقيق البيانات.

المصدر: هبة عبدالمنعم وكريم زايدي (2022)، دراسة إحصاءات تحويلات العاملين بالخارج في الدول العربية، صندوق النقد العربي

اتخذت الدول العربية مبادرات هامة لتعزيز دقة وشمولية إحصاءات تحويلات العاملين، وتشمل هذه الجهود:

- جمع بيانات التحويلات وضمان جودتها.
- تطبيق سياسات لتشجيع استخدام قنوات التحويل الرسمية.
- اعتماد منهجيات دولية وتوسيع نطاق عمليات جمع البيانات.

تشمل التدابير المحددة تفصيل بيانات التحويلات بناءً على أغراض التحويلات، واستخدام نظام الإبلاغ الدولي للتحويلات المالية إلكترونيًا. وتُنشر البيانات على المستوى الوطني من خلال مصادر أولية لضمان موثوقيتها. على المستوى المنهجي، قامت بعض الدول العربية بمواءمة ممارساتها مع التعليمات الواردة في دليل صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (2009)، ولذلك ينتقل العديد منها من الإصدار الخامس إلى الإصدار السادس من هذا الدليل لضمان الاتساق والالتزام بالمعايير

Ref. 2025-03-01491
- إدارة العمليات - 2025/05/29

الدولية. علاوة على ذلك، بُذلت جهود لتحسين إعداد ونشر إحصاءات التحويلات من خلال الالتزام بمواعيد نهائية محددة لجمع البيانات ونشرها. تُنسّق هذه الدول مع مصادر البيانات لضمان نشرها في الوقت المناسب ضمن إطار بنود ميزان المدفوعات. وتُجرى تحديثات ومراجعات وتدقيقات منتظمة لإحصاءات التحويلات، مع الحفاظ على تواصل وثيق مع مصادر البيانات، مثل البنوك وشركات الصرافة، لمعالجة التباينات والتناقضات. ولدعم هذه الجهود بشكل أكبر، قدّم صندوق النقد الدولي مساعدة فنية لتحسين جودة البيانات. ويُبرز الجدول (5) الإجراءات المحددة التي اتخذتها بعض الدول العربية لتعزيز دقة وموثوقية إحصاءات تحويلات العاملين.

جدول (5): الجهود المبذولة لتطوير إحصاءات تحويلات العاملين

المجالات	الدولة	الجهود المبذولة
	السعودية	▪ زيادة مستويات تغطية البيانات.
	السودان	▪ إعداد ورش تدريبية لمصادر البيانات والمتابعة ومحاولة جمع بيانات التحويلات خارج القنوات الرسمية.
	العراق	▪ تطبيق نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية إلكترونياً.
	فلسطين	▪ جمع البيانات من مصادرها الرئيسة (المصارف وشركات الصرافة).
	الكويت	▪ التطوير المستمر لاستمارة جمع البيانات وضمان جمع البيانات في أوقات محددة.
	لبنان	▪ تفاصيل إضافية على البيانات الواردة من إدارة الأمن العام وتعميم الـ (ITRS).
	العراق	▪ شمول جميع المصارف الحكومية والخاصة والمصارف الأجنبية.
	عُمان	▪ تم تحسين طريقة جمع البيانات لتكون أكثر شمولية لمختلف الأفراد والدول المحول إليها والعملات المحولة وذلك كجزء من عملية جمع البيانات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
	الكويت	▪ تضمين تعريف واضح للتحويلات الشخصية وما يجب تضمينه أو استبعاده من البيانات، إضافة إلى تجميع الإحصاءات على مستوى كل دولة مستقبلة.
	السعودية	▪ ضمان الاتساق مع دليل ميزان المدفوعات والاستثمار الدولي لصندوق النقد الدولي-الطبعة السادسة.
	السودان	▪ إعداد ورش تدريبية لمصادر البيانات والمتابعة.
	العراق	▪ المنهجية الخاصة بدليل ميزان المدفوعات العراقي/ الطبعة السادسة
	عُمان	▪ الانتقال إلى المنهجيات الدولية الأحدث، حيث مازال التجميع والتصنيف يتم على أساس منهجية دليل الطبعة الخامسة من ميزان المدفوعات.
	فلسطين	▪ تبني أحدث المنهجيات الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي.
	الكويت	▪ إعداد استمارة جمع البيانات وفق لدليل ميزان المدفوعات والاستثمار الدولي لصندوق النقد الدولي-الطبعة السادسة.
	السعودية	▪ نشر إحصاءات العاملين ضمن الحساب الثانوي في بيانات ميزان المدفوعات.
	عُمان	▪ تبني المنهجيات الدولية في إعداد ونشر إحصاءات تحويلات العاملين، فلا تزال إحصاءات العمالة الوافدة تنشر ضمن التحويلات الجارية في ميزان المدفوعات.
	الكويت	▪ الالتزامات بتوقيتات محددة لجمع ونشر البيانات بالتنسيق مع مصادر البيانات، ليتم نشرها ضمن عناصر ميزان المدفوعات (الدخل الثانوي).
	السعودية	▪ تدقيق البيانات من قبل الإدارات الإشرافية والفريق الإحصائي.
	السودان	▪ تدقيق البيانات والمتابعة.
	العراق	▪ بعثات صندوق النقد الدولي حول تحسين جودة البيانات.
	عُمان	▪ تحديد الحدود الدنيا المختلفة ضمن آلية جمع البيانات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
	فلسطين	▪ تدقيق البيانات بشكل آلي، والعمل على تحديث السلاسل الزمنية.
	الكويت	▪ المراجعة المستمرة وتدقيق البيانات والتواصل المستمر مع مصادر البيانات (البنوك وشركات الصرافة) في حالة وجود أية اختلافات والتساؤل عن الأسباب.
	لبنان	▪ مقارنة الإحصاءات ببيانات الدول الأخرى.

المصدر: هبة عبدالمنعم وكريم زايدي (2022)، دراسة إحصاءات تحويلات العاملين بالخارج في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

Ref. 2025-03-01491
- إدارة العمليات - 2025/05/29

9. المراجع

1. Arab Monetary Fund and others (2024). Joint Arab Economic Report 2024.
2. Atamanov & Tandon (July 2019). Rural non-farm activities in the Middle East and North Africa: a path to poverty reduction? World Bank Blogs.
3. Bago, J.L., Djezou, W., Tiberti, L., and Achy, L. (2023). Rural electrification and women's empowerment in Côte d'Ivoire. Journal of Agribusiness in Developing and Emerging Economies, Emerald Group Publishing Limited, vol. 14(1), pages 25-43, March.
4. Castagnone, E. & Termine, P. (2018). Chapter 7 - Youth migration from rural areas in the Mediterranean: socio-economic determinants, challenges and opportunities for targeted policies. MediTERRA 2018 Migration and Inclusive Rural Development in the Mediterranean. Presses de Sciences Po, pp. 143-163.
5. Czaika, M., & Reinprecht, C. (2020). Drivers of migration: A synthesis of knowledge (Working Paper No. 163). International Migration Institute.
6. El-Nasharty, H. (2022). The Role of Microfinance In Poverty Reduction: Countries Experiences by Regions 2000- 2018. International Journal of Social Sciences and Economic Review, 4(1), 01-09.
7. Gamso, J., & Yuldashev, F. (2018). Does rural development aid reduce international migration?. World Development, 110, 268-282.
8. Gubert, F. & Nordman, C. (2008). The Future of International Migration to OECD Countries Regional Note North Africa.
9. Guriev, S. & Friebel, G. (2006). Smuggling Humans: A Theory of Debt-Financed Migration. Journal of the European Economic Association. 4. 1085-1111. 10.1162/JEEA.2006.4.6.1085.
10. Heba Abdel Moneim and Karim Zaidi (2022), Study of Statistics of Remittances of Workers Abroad in Arab countries, Arab Monetary Fund
11. Kanapathy, V. (2008). Controlling irregular migration: The Malaysian experience (No. 994132223402676). International Labour Organization.
12. League of Arab States. (n.d.). *International migration in the Arab region and suggestions for key actions*.
13. League of Arab States. (2024). *2nd Global Compact for Migration Regional Review Document, May 2024*.
14. League of Arab States. (n.d.). *Global-RCP-League-of-Arab-States presentation*.
15. League of Arab States. (2022). *Regional Review Outcome Document*.
16. Lucas, R. E. (2007). Migration and rural development. eJADE: electronic Journal of Agricultural and Development Economics, 4(1), 99-122.
17. Lee, E.S. (1966). A theory of migration. Demography 3, 47–57. https://doi.org/10.2307/2060063
18. OECD (2024), "Executive summary", in Development Co-operation Report 2024: Tackling Poverty and Inequalities through the Green Transition, OECD Publishing, Paris.
19. Paul, A. M. (2011). Stepwise International Migration: A Multistage Migration Pattern for the Aspiring Migrant. American Journal of Sociology, 116(6), 1842–1886. https://doi.org/10.1086/659641

Ref. 2025-03-01491

- إدارة العمليات - 2025/05/29

20. Singbo, A. and Lokossou, J.C. (2024), "Policy interventions and productive employment in rural sub-Saharan Africa: a gender-differentiated meta-analysis", Journal of Agribusiness in Developing and Emerging Economies, Vol. 14 No. 1, pp. 6-24, doi: 10.1108/jadee-02-2022-0028.
21. Sironi, A. C. Bauloz and M. Emmanuel (eds.) (2019). Glossary on Migration. International Migration Law, No. 34. International Organization for Migration (IOM), Geneva.
22. Suesse, M. and Wolf, N. (2019). Rural Transformation, Inequality, and the Origins of Microfinance. CESifo Working Paper No. 7990.
23. UNDP (2015). Guidance Note: A Development Approach to Migration and Displacement.
24. ESCWA (2021). Situation Report on International Migration 2021. Policy Brief. E/ESCWA/CL2.GPID/2021/2/POLICY BRIEF
25. ESCWA (2022). Regional Initiative to Promote Small-Scale Renewable Energy Technologies and Applications in Rural Areas of the Arab Region (REGEND): Factsheet. Beirut.
26. World Bank Group (1975). Rural development Sector policy paper. Washington, D.C.. http://documents.worldbank.org/curated/en/522641468766236215/Rural-development
27. Zuccotti, C. V., Geddes, A. P., Bacchi, A., Nori, M. and Stojanov, R. (2018). Drivers
28. and Patterns of Rural Youth Migration and its Impact on Food Security and Rural Livelihoods in Tunisia, Rome, FAO Migration Policy Centre (MPC) of the European University Institute.
29. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), and others (2023). Second Arab Multidimensional Poverty Report. E/ESCWA/CL2.GPID/2022/4. Beirut.
30. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA),. (2023, July 23). *Speech by Director-General in Rome*.
31. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA),. (2021). *A situation report on international migration 2021: Policy brief*.
32. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA),. (n.d.). *Parliamentarians' consultation report*.
33. UNCTAD (2011), Impact of Remittances on Poverty in Developing Countries.
34. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA),. (n.d.). *Annex 1 - Opening remarks*.
35. World bank, World development Indicators (2023).

Ref. 2025-03-01491

- إدارة العمليات - 2025/05/29